هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 9–1 من جدول الأعمال[1] **CX/EXEC 23/85/7**

أغسطس/آب 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والثمانون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

20–24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

تقرير عن المشاورات غير الرسمية الأخرى بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

(من إعداد رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه)

مقدمة

اعتمدت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها الخامسة والأربعين الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في كبد الأبقار وكلاها وعضلاتها عند الخطوة 5، واتفقت على الإبقاء على مواصلة بلورة الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في تلك الأنسجة في إطار الهيئة. وبناء على ذلك، أصدرت أمانة الدستور الغذائي تعميمًا (CL 2023/33/OCS-CAC) لالتماس تعليقات بشأن مشروع الحدود القصوى للمخلفات عند الخطوة 6، لكي تواصل الهيئة في دورتها السادسة والأربعين النظر فيها.

ورحّبت الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين أيضًا باحتمال إجراء رئيس الهيئة ونوابه مزيدًا من المشاورات غير الرسمية قبل انعقاد الدورة السادسة والأربعين للهيئة تيسيرًا للتوصّل إلى توافق في الآراء. وبناءً على ذلك، عُقد اجتماع تشاوري غير رسمي لكل إقليم من أقاليم الدستور الغذائي في الفترة من 21 يوليو/تموز إلى 3 أغسطس/آب 2023، بالتعاون مع المنسقين الإقليميين. وكان كل اجتماع مفتوحًا أمام مشاركة جميع الأعضاء في الإقليم. واتبعت الاجتماعات جدول أعمال أساسيًا مشتركًا (الملحق 1)، مع تمكّن المنسقين الإقليميين والأعضاء من اقتراح بنود إضافية للمناقشة.

وتفاعل رئيس الهيئة ونوابه، خلال هذه الجولة من الاجتماعات التشاورية الإقليمية غير الرسمية، مع حوالي 200 شخص في المجموع من 88 بلدًا عضوًا ومنظمة عضو واحدة وخمسة مراقبين (الملحق 2).

1"تم نشر هذه الوثيقة في الأصل تحت الرقم (CX/EXEC 23/85/2) الملحق 1. ونظراً للتعديل الذي تم اجرؤه لجدول الأعمال المؤقت، تمت إعادة نشر هذه الوثيقة تحت الرقم (CX/EXEC 23/85/7) مع تنقيح طفيف لقسم التوصيات".

ويسجّل الموجز الوارد في الملحق 3 المواضيع والقضايا الرئيسية التي أثيرت خلال هذه الجولة من مناقشات المشاورة غير الرسمية، ويحلّلها. وكما كانت الحال في التقرير السابق المقدم من رئيس الهيئة ونوابه بشأن هذا الموضوع،[2] لا يُسند هذا التقرير آراء أو تعليقات محددة إلى فرادى المشاركين.

التوصية

نُشر هذا التقرير في أغسطس/آب 2023، أي قبل ثلاثة أشهر تقريبًا من انعقاد الدورة السادسة والأربعين للهيئة. وقد قرر رئيس الهيئة ونوابه ذلك عن عمد من أجل إثراء المزيد من المناقشات داخل الأقاليم وفي ما بينها بشأن المقترحات التي استمعوا إليها خلال اجتماعات المشاورة الإقليمية غير الرسمية وأي مقترحات أخرى قد تؤدي إلى اتخاذ قرار بتوافق الآراء في الدورة السادسة والأربعين للهيئة.

ويوصي رئيس الهيئة ونوابه بأن يقوم الأعضاء، بدعم من المنسقين الإقليميين، **بدراسة ومناقشة** المقترحات التي قد تؤدي إلى اتخاذ قرار بتوافق الآراء في الدورة السادسة والأربعين للهيئة.

ويوصي رئيس الهيئة ونوابه بأن **تحيط** اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين والهيئة في دورتها السادسة والأربعين بمضمون هذا التقرير.

[2] الوثيقة CX/EXEC 22/82/2 Add.2.

الملحق 1

مجالات المناقشة في المشاورات الإقليمية غير الرسمية بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول

(على النحو الذي اقترحه رئيس الهيئة ونوابه)

- سيدعو رئيس الهيئة ونوابه المنسق الإقليمي إلى افتتاح المناقشة من خلال إعادة إعلان المواقف الرئيسية التي كان قد اتخذها الأعضاء التابعون للإقليم في المناقشات التي عُقدت حتى الآن. وسيبدي رئيس الهيئة ونوابه اهتمامهم بشكل خاص بالاطلاع على مسوّغ المواقف التي تم اعتمادها والاستماع إلى أي تغييرات في المواقف في ضوء نتائج الدورة الخامسة والأربعين للهيئة.
- وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه المنسق الإقليمي والأعضاء عمّا يعتبرونه الآن النتيجة الأكثر ترجيحًا للمناقشات في الدورة السادسة والأربعين للهيئة، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانوا يتوقعون أي فرص لأعضاء الدستور الغذائي للتوصل إلى توافق في الآراء؟
- وإذا كانت هناك فرص للتوصل إلى توافق في الآراء، فسوف يطلب رئيس الهيئة ونوابه من الأعضاء ما يلي:
  - ما إذا كانوا قد شاركوا في أي مناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن فرص التوصل إلى توافق في الآراء، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي نتائج هذه المناقشات؟
  - ما إذا كانوا يتوقعون إجراء المزيد من هذه المناقشات.
- وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه الأعضاء عن التأثير الذي قد ينجم عن اعتماد مواصفة من المواصفات أو عدم اعتمادها، على حماية صحة المستهلك والتجارة في بلدكم. وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه ما إذا كان بالوسع إثبات أي من هذه الآثار المحتملة.
- وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه الأعضاء عن التأثير الذي قد ينجم عن اعتماد مواصفة من المواصفات، أو عدم اعتمادها، على عمل هيئة الدستور الغذائي وسمعتها باعتبارها جهازًا معنيًّا بوضع المواصفات الدولية. وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه ما إذا كان بالوسع إثبات أي من هذه الآثار المحتملة.

الملحق 2

الأعضاء والمراقبون وسائر المشاركين في اجتماعات المشاورة الإقليمية غير الرسمية مع رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّابه بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، يوليو/تموز – أغسطس/آب 2023

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا

إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبنن وبوروندي وتنزانيا وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وسيشيل والصومال وغامبيا وغينيا–بيساو والكاميرون وكينيا وليسوتو والمغرب وملاوي وموزامبيق.

الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا

إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وماليزيا واليابان

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أوروبا

الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وإستونيا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبولندا والدانمرك وسويسرا وفرنسا ومقدونيا الشمالية والمملكة المتحدة وهنغاريا وهولندا واليونان

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الأرجنتين وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما وبوليفيا وبيرو وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهوريّة الدومينيكية ودومينيكا وسانت لوسيا وسورينام وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس

معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ

أستراليا وفيجي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في الشرق الأدنى

الأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية مصر العربية[3] وسلطنة عمان والسودان والعراق وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن.

[3] شاركت جمهورية مصر العربية أيضًا في اجتماع المشاورة الإقليمية غير الرسمية للجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا بصفة مراقب.

الملحق 3

تقرير عن المشاورات غير الرسمية الأخرى بشأن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

ملخص المناقشات

شؤون عامة

يحافظ العديد من الأعضاء على المواقف الوطنية أو الإقليمية الراسخة بشأن الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي قاموا بوضعها والإبلاغ عنها، على سبيل المثال في تقارير لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أو في وثائق قاعة المؤتمر المقدمة إلى دورات الهيئة واللجنة التنفيذية. وأخذ عدد قليل من الأعضاء الكلمة في اجتماعات المشاورة الإقليمية غير الرسمية للإعراب عن ثباتهم في مواقفهم بانتظار استعراض هذا التقرير، أو لتوضيح أنهم سيأخذون المزيد من الوقت لصياغة موقفهم.

ويواصل الأعضاء إجراء مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف داخل أقاليمهم وخارجها في ما يتعلق بالتقدم المحرز في مسألة الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في الدستور الغذائي. وقد بلغ مسامع رئيس الهيئة ونوابه وجود رغبة في مواصلة هذا الحوار المفتوح بحثًا عن حلول توافقية، مع قيام بعض الأعضاء بإضافة شروط إلى هذا الحوار، بما في ذلك احترام تقييم المخاطر الذي أجرته اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول والممارسات والإجراءات المعمول بها في الدستور الغذائي. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بأن مثل هذه المناقشات ستظل حافلة بالتحديات.

اعتبارات علمية وتقييم المخاطر

استمع رئيس الهيئة ونوابه إلى أعضاء من مختلف الأقاليم عن أهمية استناد قرارات الدستور الغذائي إلى العلوم. وأعرب الأعضاء عن الحاجة إلى احترام الأجهزة الاستشارية العلمية المتخصصة ودعمها. وقد بلغت مسامع رئيس الهيئة ونوابه تعقيبات من أعضاء من مختلف الأقاليم أقرّوا فيها بمتانة تقييم المخاطر الذي تقوم به لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (لجنة الخبراء المشتركة)، وعدم وجود أي معلومات علمية جديدة قد تتطلب المزيد من التقييم. ورأى العديد من هؤلاء الأعضاء أن أي نتيجة أخرى غير اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول من شأنها أن تحطّ من شأن عمل لجنة الخبراء المشتركة وأن تقوّضه.

وأعرب أحد الأعضاء، كما فعل في العام الماضي، عن قلقه من أن تقييم التعرض الذي أجرته لجنة الخبراء المشتركة لم يراع بشكل كاف كبار مستهلكي أحشاء الذبائح الصالحة للأكل بخلاف الكبد والكلى.

وأشار أحد الأعضاء إلى المخاوف المتعلقة بدراسات قابلية السرطنة بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول، واعتبر أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات المتعلقة بالعوامل المحفّزة للتحول، بغض النظر عن تقييم المخاطر الذي أجرته لجنة الخبراء المشتركة.

إدارة المخاطر والاعتبارات الأخرى

استمع رئيس الهيئة ونوابه إلى شواغل بعض الأعضاء بشأن إمكانية طلب مزيد من التحليل للأثر الاقتصادي لاعتماد الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، كأساس لتأخير اعتماد تلك الحدود عند الخطوة 8. وكان رأي هؤلاء الأعضاء أن "مراعاة حجم المشكلة أو القضية على الصعيد العالمي" كان من الممكن اعتبارها، على نحو ملائم، كأحد معايير تحديد أولويات العمل، عندما بدأ العمل بشأن الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، وأنه لا ينبغي إعادة طرح هذه المسألة بوصفها عائقًا في هذه المرحلة من عملية وضع هذه الحدود القصوى للمخلفات.

واستمعنا إلى أعضاء آخرين لم يرَوا أي مبرر مقنع، بالنظر إلى عدد البلدان التي أعلنت أنها ستحتفظ بالأحكام الوطنية التي تحظر استخدام محفزات النمو، في مجالي تيسير التجارة أو حماية الصحة لاعتماد الدورة السادسة والأربعين للهيئة للحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول عند الخطوة 8.

الطرق المحتملة لإيجاد حلّ

استمع رئيس الهيئة ونوابه إلى ثلاثة طرق مقترحة من شأنها أن تسمح بالتوصل إلى حل بتوافق الآراء. وقد مكّن تسلسل المشاورات الإقليمية غير الرسمية رئيس الهيئة ونوابه من التماس ردود فعل أولية على هذه المقترحات من الأعضاء الآخرين.

(1) استخدام التحفظات

يخصص المقترح الأول الذي حظي بتأييد واسع النطاق في العديد من اجتماعات المشاورة الإقليمية غير الرسمية للأعضاء الذين لا يؤيدون اعتماد الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول عند الخطوة 8 من أجل إبداء تحفظ أو الامتناع عن القبول،[4] وعند القيام بذلك، لا يمنعون اعتماد الحدود القصوى للمخلفات. ولاحظ رئيس الهيئة ونوابه أن هذا النهج في استخدام التحفظات قد تم اتباعه بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الحدود القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية والمبيدات.

وقد فضلت الأقاليم والأعضاء هذا النهج، إذ رأت أنه في ظل اتسام تقييم المخاطر بالوضوح والمقبولية على الصعيد العالمي وعدم وجود عوائق إجرائية متبقية، فلا يوجد أي مبرر لتأخير التقدم واعتماد الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول عند الخطوة 8.

ولم يلق هذا النهج تحبيذ الأقاليم والأعضاء التي استمرت في معارضتها وضع الحدود القصوى للمخلفات على أساس اعتبارات أخرى حدّدتها على أنها تشمل الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرات الاستدامة، وتفضيلات المستهلك، والرفق بالحيوان.

(2) مواصلة استخدام الامتناع عن القبول

يتعلق المقترح الثاني بتيسير استخدام الامتناع عن القبول على نطاق أوسع. واستمع رئيس الهيئة ونوابه إلى العضوين اللذين امتنعا عن القبول في إطار مناقشة عملية تحقيق التقدم المتعلق بالحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في

[4] الفقرات من 65 إلى 84 والمرفق الثاني في الوثيقة CX/EXEC 22/83/3REP22/EXEC2؛ الفقرات من 12إلى 22 من 115 إلى 116 في الوثيقة REP22/CAC،

الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، مع الحفاظ على معارضتهما وعدم السعي إلى منع عملية تحقيق التقدم المتعلق بالحدود في إطار عملية الخطوة. وأشار أحد العضوين إلى أن الامتناع عن القبول يوفر شفافية إضافية بشأن نيتهما، في حال اعتماد الحدود القصوى للمخلفات.

وأشار الأعضاء في إقليمين إلى أن هذا النهج قد ينال الاهتمام الفاعل لعدد أكبر من البلدان إذا ما تم التوسع في بلورة مبررات تطبيقه. وأيّد هؤلاء الأعضاء، على وجه الخصوص، وضع حكم يتعلق بإدراج ملاحظة أو حاشية بشأن الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، في حال اعتمادها، في *الحدود القصوى للمخلفات والتوصيات لإدارة المخاطر بالنسبة إلى مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية* (CX/ MRL 2) للإشارة إلى أن بعض الأعضاء امتنعوا عن القبول.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه على الرغم من أن اللجنة التنفيذية قد نصحت بأنه ينبغي التقليل من استخدام الحواشي، إلا أنه لا يوجد أي مانع مطلق لاستخدامها. وأشار العضو كذلك إلى أن عملية استخدام الملاحظات والحواشي أثبتت أنها أداة مفيدة لتعزيز التوافق في الآراء بشأن القضايا الخلافية الأخرى في الدستور الغذائي وتحقيق هذا التوافق.

وطرح رئيس الهيئة ونوابه المقترح المتعلق باستخدام الملاحظة أو الحاشية في أربعة اجتماعات متتالية من اجتماعات المشاورة الإقليمية غير الرسمية، للحصول على ردود أولية.

ولم يؤيّد أي من الأعضاء الذين شاركوا في ثلاثة من تلك الاجتماعات هذا النهج. ورأى الأعضاء في تلك الأقاليم أن الامتناع عن القبول ينبغي أن يسجل فقط في تقرير الاجتماع ذي الصلة. واستمع رئيس الهيئة ونوابه إلى الشواغل المتمثلة في أن مثل هذا الاستخدام للملاحظات أو الحواشي قد يكون له تأثير ضار على وضع المواصفات الرقمية للدستور الغذائي باعتبارها معايير دولية، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة على التجارة. وبلغت مسامع رئيس الهيئة ونوابه أيضًا مخاوف مفادها أن قبول استخدام ملاحظة أو حاشية بهذه الطريقة قد يكون يثبط السعي إلى تسويات عملية وتوافق في الآراء بشأن القضايا الخلافية الأخرى في المستقبل.

وفي الاجتماع الرابع من تلك الاجتماعات، أعرب العديد من الأعضاء عن أملهم في أن يحظى أحد المقترحات بتأييد واسع النطاق كأساس لتوافق الآراء. وتعهد المنسق الإقليمي بإجراء المزيد من المناقشات داخل الإقليم.

وأشار رئيس الهيئة ونوابه إلى أنه، في إطار عملهم على تفعيل بيانات المبادئ الذي انتهى في عام 2022، لم تتمكن اللجنة التنفيذية من الاتفاق على ما إذا كان هذا الاستخدام للملاحظات أو الحواشي مناسبًا. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء المقترح المتمثل في أن الهيئة قد تتخذ قرارات مخصصة بشأن استخدام الملاحظات أو الحواشي عندما لا تتمكن اللجنة التنفيذية من إكمال هذا العمل.

وأشار الأعضاء في أحد الأقاليم إلى أنه تعزيزًا للنظر النشط في الامتناع عن القبول، فإنهم سيحتاجون أيضًا إلى ضمانات بأن مواصفة الدستور الغذائي التي تم اعتمادها مع الامتناع عن القبول لن تحظى باعتراف من منظمة التجارة العالمية بالطريقة نفسها التي تعترف بالمواصفات الأخرى المتفق عليها بالإجماع الدولي. واستمع رئيس الهيئة ونوابه أيضًا إلى الشواغل التي تم الإعراب عنها في أقاليم أخرى من أن استخدام الملاحظات أو الحواشي بهذه الطريقة قد يقلّل من قيمة نصوص الدستور الغذائي كنصوص مرجعية لمنظمة التجارة العالمية، بل وقد يتعارض مع التزامات الأعضاء تجاه المنظمة

ذاتها. ومع ذلك، ذكر آخرون أن أي حجج واعتبارات تتعلق بمنظمة التجارة العالمية لا ينبغي إدراجها في المناقشات الدائرة في إطار الدستور الغذائي.

(3) الاحتفاظ بالحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول عند الخطوة 8

تمثل المقترح الثالث في التقدم بالحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول إلى الخطوة 8 مع الإبقاء عليها عند تلك الخطوة بدون اعتمادها.

وقد حظي هذا النهج بتفضيل الأعضاء في إقليمين. وأشار الأعضاء في أحد الإقليمين الذين اعترضت غالبيتهم في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة على التقدم بالحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول والذين كانوا يفضلون في السابق وقف هذا العمل، إلى استعدادهم للتوصل إلى حل وسط والنظر في الانضمام إلى أي توافق في الآراء قد ينشأ لدعم الاحتفاظ بهذه الحدود القصوى للمخلفات عند الخطوة 8.

وقد طرح رئيس الهيئة ونوابه هذا المقترح في أربعة اجتماعات متتالية للمشاورة الإقليمية غير الرسمية، للحصول على ردود أولية.

ولم يؤيّد أي من الأعضاء الذين شاركوا في ثلاثة من تلك الاجتماعات هذا النهج، على الرغم من أن أحد الأعضاء ثبت في موقفه حتى يتم التمكن من دراسة المقترح بشكل أعمق. وأعرب الأعضاء في هذين الإقليمين عن قلقهم من بقاء تلك الحدود القصوى للمخلفات معلقة بشكل دائم بدون الانتهاء من العمل، ومن أن الوقت والموارد المستثمرة في وضع الحدود القصوى للمخلفات حتى الآن ستذهب هباءً، بدون أن يعود ذلك بالنفع على الأعضاء الذين سمحوا باستخدام هيدروكلوريد الزيلباتيرول على أراضيهم أو استوردوا لحوم حيوانات معالجة بهيدروكلوريد الزيلباتيرول. واستمع رئيس الهيئة ونوابه إلى الشواغل المتمثلة في أن هذا قد ينعكس سلبًا على سمعة الدستور الغذائي وقدرته المتصورة على حل القضايا الخلافية والبت فيها.

وفي الاجتماع الرابع من تلك الاجتماعات، أعرب العديد من الأعضاء عن أملهم في أن يحظى أحد المقترحات بتأييد واسع النطاق كأساس لتوافق الآراء. وتعهد المنسق الإقليمي بإجراء المزيد من المناقشات داخل الإقليم.

التأثير

لفت رئيس الهيئة ونوابه نظر المشاركين إلى الآراء والتقييمات الواردة في التقرير السابق[5] بشأن تأثير اعتماد مواصفة أو عدم اعتمادها على حماية صحة المستهلك والتجارة بالنسبة إلى الأعضاء، أو على أداء الدستور الغذائي وسمعته كجهاز دولي معني بوضع المواصفات. وهي تشمل ما يلي:

- تأثير ضئيل متوقع في ما يتعلق بحماية صحة المستهلك في الولايات القضائية حيث يستمر الامتناع عن الموافقة على استخدام هيدروكلوريد الزيلباتيرول؛
- بعض الاحتكاك التجاري في ما يتعلق بالمنتجات التي يستوردونها إلى تلك الولايات القضائية، والتي تحتوي على مخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول القابلة للكشف؛

[5] الوثيقة CX/EXEC 22/83/2 Add.2

- التخوف من أن عدم اعتماد الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول قد يضرّ بالأعضاء الذين يعتمدون على الدستور الغذائي بشأن المواصفات المستندة إلى العلوم لحماية سكانهم المحليين وتسهيل التجارة؛ وأنه سيكون له تأثير كبير ولكن غير قابل للتقييم، على شبكة العلاقات التجارية القائمة بين البلدان المصدرة التي تأذن بهيدروكلوريد الزيلباتيرول وتستخدمه، والبلدان المستوردة في الإقليم الواحد أو في أقاليم مختلفة، والتي لا يملك العديد منها حدودًا قصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في أنسجة الأبقار الصالحة للأكل، والتي تفتقر إلى القدرة الوطنية على تقييم المخاطر الكمية لوضع تلك الحدود القصوى للمخلفات؛
- ومجموعة من الشواغل بشأن التأثير الذي قد يحدثه اعتماد الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول أو عدمه على أداء الدستور الغذائي وسمعته ونزاهة عمليات صنع القرار فيه.

وطلب رئيس الهيئة ونوابه تقديم المزيد من المساهمات بشأن التأثيرات التي قد يخلفها اعتماد مواصفة ما أو عدمه على حماية صحة المستهلك والتجارة بالنسبة إلى الأعضاء أو على أداء الدستور الغذائي وسمعته باعتباره جهازًا معنيًّا بوضع المواصفات الدولية. واستمع رئيس الهيئة ونوابه إلى عدة حجج جديدة، منها:

- أن اعتماد الحدود القصوى للمخلفات لمحفز النمو المستخدم في الأبقار قد لا يكون متسقًا مع جدول أعمال النظم الغذائية المستدامة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛
- أن عدم اعتماد الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول قد يؤثر سلبًا على العلاقة بين الدستور الغذائي كمدير للمخاطر والأجهزة الاستشارية العلمية التي تقدم المشورة إلى هيئة الدستور الغذائي؛ وأنه قد يعرّض مكانة مواصفات الدستور الغذائي في منظمة التجارة العالمية للخطر باعتبارها قائمةً على العلوم؛ وأنه قد يثني الشركات المنتجة للأدوية البيطرية عن تقديم البيانات.

قضايا أخرى

لمس رئيس الهيئة ونوابه شعورًا متزايدًا بالعجلة لحل مسألة نظر الهيئة في الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول، مع قلق من تكلفة الفرصة البديلة للدستور الغذائي الناجمة عن مواصلة المناقشات المطولة بشأن هذه الحدود القصوى في ظل الضرورة الملحة لأن يضع الدستور الغذائي مجموعة من النصوص الإضافية، على سبيل المثال في ما يتعلق بنشوء مصادر غذائية ونظم إنتاج جديدة. وأشار الأعضاء الذين أعربوا عن هذا الرأي إلى وجود توافق عالمي بشأن تقييم المخاطر، ووجهات نظر متباينة بشأن إدارة المخاطر التي يمكن حلها بطريقة احترافية وبدون حزازات عن طريق التصويت.

وبلغت مسامع رئيس الهيئة ونوابه المخاوف المتمثلة في أنه بحال إجراء تصويت، ينبغي توضيح الإجراء، على نحو ما جرى في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة.

تحليل وتعليقات رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّابه

توجه رئيس الهيئة ونوابه بالشكر إلى جميع الأعضاء والمراقبين الذين شاركوا في هذه الجولة من الاجتماعات التشاورية غير الرسمية لمشاركتهم الصريحة والصادقة. وتميزت هذه الاجتماعات بمناقشة في الاتجاهين، حيث طرح رئيس الهيئة ونوابه أسئلةً، واستمعوا إلى التعقيبات وقاموا بالرد عليها.

واستمع رئيس الهيئة ونوابه إلى وجهات نظر وتكهنات بشأن الآثار المترتبة على النتائج المحتملة المختلفة للمناقشة المتوقعة خلال الدورة السادسة والأربعين للهيئة بشأن الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في ما يتعلق بالتزامات التجارة الدولية والاعتبارات المتصلة بعمل منظمة التجارة العالمية. ومع الاعتراف بأن هذه الاعتبارات قد تكون ذات صلة بالأعضاء، الذين قد يلتمسون نتيجة لذلك، المشورة من محامين تجاريين متخصصين، فإنها ليست اعتبارات ذات صلة بكيفية قيام رئيس الهيئة ونوابه بتيسير المناقشات في الدستور الغذائي.

وعلِم رئيس الهيئة ونوابه بالحوار المستمر بين الأعضاء الذين لديهم وجهات نظر مختلفة، والذي نؤيده بقوة، ولكن ذلك يمثل أيضًا اعترافًا بأن الوقت قد بدأ ينفذ وشعورًا بنفاد الصبر بشأن ضرورة حل هذه المشكلة في الدورة السادسة والأربعين للهيئة.

وما زال رئيس الهيئة ونوابه يعتقدون أن هذه الجولات المتتالية من المشاورات غير الرسمية، التي نصت عليها الدورتان الرابعة والأربعون والخامسة والأربعون للهيئة، كانت مفيدة في استكشاف مواقف الأعضاء وفرص التوصل إلى توافق في الآراء. وسيواصل رئيس الهيئة ونوابه إبداء استعدادهم لإجراء مناقشات مع جميع الأعضاء والمراقبين مع اقتراب موعد الدورة السادسة والأربعين للهيئة، ولكن الوقت اللازم لتحقيق تقدم كبير في المناقشات قد بدأ بالنفاد. ولذلك سيعمل رئيس الهيئة ونوابه بشكل وثيق مع أمانة الدستور الغذائي ومع مكتبي الشؤون القانونية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للتحضير لتصويت محتمل على مسألة الحدود القصوى لمخلفات هيدروكلوريد الزيلباتيرول في الدورة السادسة والأربعين للهيئة.